



عقد اتفاق على تبليغ الاوراق القضائية

لصالح المحاكم النظامية والشرعية

عطاء رقم (2021/94)

إنه في يوم الاربعاء الموافق 2022/3/16 تم الاتفاق فيما بين:-

طرف أول: الإدارة العامة للوزام بوزارة المالية بدولة فلسطين يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة.

طرف ثان: الشركة العالمية للخدمات اللوجستية(مرسال) مشغل مرخص رقم/ 563155290
عنوانه الرئيسي/ غزة - شارع الوحدة - عمارة نابلس - بجوار معهد الامل يمثلها
السيد/ سعيد حربي عبد الفتاح الشرفا (بصفته رئيس هيئة المديرين) هوية رقم/
946693850 هاتف-جوال رقم/ 0598700052

وجه الاتفاق

حيث أن الطرف الأول بصفته المذكورة أعلاه قام بطرح العطاء رقم 2021/94 بشأن تقديم خدمة تبليغ الاوراق القضائية لصالح السلطة القضائية (المجلس الاعلى للقضاء النظامي-الشرعي) ،وحيث ان الطرف الثاني شركة مرخصة رسمياً ومختصة بهذا المجال ولديها الخبرة الكافية والامكانيات الفنية واللوجستية اللازمة بهذا الشأن، واشترك بالعطاء المطروح أعلاه وحيث أن الطرف الاول قام بإحالة كامل العطاء على الطرف الثاني كون عرضه الوحيد والأسعار مناسبة، لذا فقد اتفق الطرفان بإرادة حرة وبإيجاب وقبول على ما يلي من الشروط:-

1. تعتبر مقدمة هذا الاتفاق والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية، وعقد الاتفاق على منح

رخصة توزيع البريد الداخلي بقطاع غزة المبرم بين الطرف الثاني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا

المعلومات بتاريخ 2021/11/8 ، وقرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية بتاريخ

2021/11/22، وقرار لجنة متابعة العمل الحكومي في جلستها رقم (168) بتاريخ 2022/2/23

بتخفيض مدة العقد في العطاء رقم 2021/94، جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتقرأ معه عند

الاقتضاء.

2022/3/16





2. يقر الطرفان بأهليتهما التامة في إبرام التصرفات القانونية.
3. يلتزم الطرف الثاني بتبليغ الأوراق القضائية المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 وتعديلاته، والقوانين ذات الصلة ولوائحها، وأي أوراق أخرى يحددها المجلس الأعلى للقضاء الى الأشخاص والجهات المعينة بالسرعة الممكنة وفي المواعيد المحددة وفق القوانين والأنظمة دون أي تأخير أو تسويق أو تخلف.
4. يعتبر الطرف الثاني مسئولاً مباشراً عن الاوراق القضائية التي تسلمها من السلطة القضائية، ويلتزم باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع عماله أو موظفيه أو أي شخص آخر من اخفائها أو تمزيقها أو غير ذلك من الاعمال والتصرفات التي تمس هذه الاوراق، و يتحمل كامل المسؤولية المدنية والجنائية عن كل عطل وضرر يلحق بملتمكات وموظفي الطرف الأول يتسبب به أحد العاملين التابعين له (مسؤولية المتبوع عن فعل التابع).
5. يلتزم الطرف الثاني بتعيين عدد كاف من الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة بما يكفل تنفيذ بنود العقد، ويشترط فيمن يعينه حصوله على شهادة حسن سير وسلوك من الجهات المختصة وشهادة عدم محكومية وحصوله على شهادة او دورة معتمدة من قبل المجلس الاعلى للقضاء في الاوراق القضائية والية تبليغها وفقاً للقوانين المطبقة.
6. يلتزم الطرف الثاني وجميع منتسبيه بعدم اخذ أي صور من المستندات والاوراق القضائية التي تسلم اليه أو أي جزء منها وكذلك بعدم افشاء أو استغلال أو الافصاح عن أي بيانات أو رسومات أو وثائق أو معلومات سواء كانت تحريرية أو شفوية، ويسري ذلك على ما بحوزته أو ما يكون قد اطلع عليه، ويحق للطرف الاول استبعاد أي موظف من موظفي الطرف الثاني دون إبداء الأسباب.
7. يكون الطرف الثاني مسؤولاً مسؤولية كاملة عن الرواتب والحقوق العمالية للعاملين التابعين له المعينين للقيام بالمهام محل هذا العقد، ولا يحق له أو لأي من هؤلاء العاملين الرجوع على الطرف الأول ومطالبته بأي حقوق مترتبة لهم عن أعمالهم المتعلقة بمحل هذا العقد.





8. يلتزم الطرف الثاني بتوفير بيانات واضحة ومحدثة خاصة بمركز الاتصال وموظفي الدعم الفني بحيث تشمل البيانات على رقم الهاتف والبريد الإلكتروني.
9. يلتزم الطرف الثاني بإيداع وإعادة الاوراق القضائية محل التبليغ إلى الجهة التي تسلمها منها في الميعاد المحدد من قبل السلطة القضائية دون تأخير بعد تدوين ما يفيد تبليغها للأشخاص أو الجهات المعنية، ولا تبره ذمته من هذا الالتزام إلا بتوقيع الجهة المعنية بما يفيد الاستلام.
10. يقوم الطرف الثاني لقاء قيامه بتقديم الخدمة محل هذا العقد بتحصيل أجره تبليغ من الجهة طالبة التبليغ يتم دفعها في حساب الطرف الثاني مباشرة لدى صندوق البنك في مقر المجلس الأعلى للقضاء ، وتكون شاملة كافة انواع الضرائب والرسوم وذلك على النحو التالي:

م	مكان التبليغ	عدد التبليغ	أجرة التبليغ بالشيكل
1	كل تبليغ يتم تسليمه لصاحبه على الوجه الاكمل داخل المحافظات الجنوبية(قطاع غزة)	1	5 (خمسة) شيكل
2	كل تبليغ يتم تسليمه لصاحبه على الوجه الاكمل داخل المحافظات الشمالية(الضفة الغربية)	1	120 (مائة وعشرون) شيكل

11. اتفق الطرفان على أن يتم استقطاع ما نسبته (20%) من الأجرة المحددة أعلاه لصالح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استناداً لعقد الاتفاق على منح رخصة توزيع البريد الداخلي بقطاع غزة المبرم بين الطرف الثاني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتاريخ 2021/11/8، وتورد هذه النسبة مباشرة في حساب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

12. يلتزم الطرف الثاني بتسديد مبلغ (0.5) شيكل نصف شيكل من الأجرة المحددة أعلاه لصالح ضريبة القيمة المضافة كدفعة تحت الحساب من الضريبة المستحقة عليه وتسدد مباشرة في حساب ضريبة القيمة المضافة، على أن يلتزم بتسوية أموره الضريبية بشكل دوري وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها بالخصوص.



13. يلتزم الطرف الثاني بتوزيع عدد (27000) سبعة وعشرون ألف تبليغ موسوم مجاني خلال مدة العقد المحددة أدناه، ولا يتم تحصيل أية عمولات أو ضرائب عليها، وفي حال زادت التبليغات المجانية عن هذا العدد يقوم الطرف الأول بتسديد (60%) من قيمة الأجرة المحددة أعلاه لصالح الطرف الثاني بعد خصم الاستقطاعات المحددة في الفقرة (11،12) أعلاه أي يستحق مبلغ (2.1) فقط اثنين شيكل وعشر أغورات، ويتكفل الطرف الثاني بتحمل باقي المبلغ.

14. يلتزم الطرف الثاني بتقديم تقارير شهرية أو حسب ما يطلبه المجلس الاعلى للقضاء عن الاوراق القضائية المستلمة والمبلغة والمرجعة حسب الاصول.

15. يحق للطرف الاول او المجلس الاعلى للقضاء الاعتراض على الوسيلة المستخدمة من قبل الطرف الثاني في انجاز الاعمال المطلوبة والمطالبة بتغييرها واستبدالها بوسيلة اخرى تراها مناسبة.

16. يلتزم الطرف الثاني بالتقيد بزي موحد يرتديه موظفيه حين القيام بالأعمال محل هذا العقد ويتم تحديد هذا الزي من قبل المجلس الاعلى للقضاء ، كما يلتزم بالتامين على العمال التابعين له ووسائل النقل التي سوف يستخدمها في القيام بالأعمال محل العقد تأميناً يشمل المخاطر والاعتداءات.

17. يحق للطرف الأول أو المجلس الاعلى للقضاء إجراء تقييم شامل لأداء الطرف الثاني بشكل يومي فإذا ثبت أنه أخفق في تحقيق الأهداف المرجوة من العقد يحق للطرف الأول فسخ العقد وتسييل كفالتة والرجوع عليه بالتعويض عن كل عطل وضرر لحق بالطرف الأول جراء ذلك.

18. يلتزم الطرف الثاني بتقديم كفالة حسن تنفيذ بمبلغ وقدره (\$20000) فقط عشرين ألف دولار أمريكي لا غير وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع السلطة الفلسطينية بغزة، على أن تبقى سارية المفعول طوال مدة العقد المشار إليها أدناه.





19. تبدأ مدة هذا العقد اعتباراً من تاريخ 2021/11/22 وتنتهي بتاريخ 2022/9/30، ومع ذلك يحق للطرف الاول فسخ هذا العقد بعد اشعار الطرف الثاني بمدة شهر إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته ، وفي هذه الحالة يحق للطرف الأول شراء الخدمة المطلوبة الذي تأخر الطرف الثاني في تنفيذها وبنفس الاسعار من طرف ثالث وعلى نفقة الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار والنفقات الإضافية وأية خسائر أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو الجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذار، وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف ونفقات ناجمة عن ذلك من الكفالة المقدمة من الطرف الثاني أو من أية أموال مستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.

20. يلتزم الطرف الثاني ومنسوبيه بالأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة عن السلطة القضائية بمجرد اشعاره به.

21. يلتزم الطرف الثاني بتسليم الأوراق والتبليغات التي تكون في عهده للمجلس الأعلى للقضاء فور انتهاء العقد بانتهاء مدته أو لأي سبب من الأسباب وفق الآلية التي تتناسب مع المجلس الأعلى للقضاء.

22. لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف آخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامناً مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء في جميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليها وفقاً لقرار الإحالة والعقد الأصلي.

23. لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهما حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية، وإلا يتم الفصل فيه وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرفي العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف أول

الإدارة العامة للوزم العامة بوزارة المالية

الشركة العالمية للخدمات اللوجستية (مرسال)

يمثلها السيد / سعيد حريبي عبد الفتاح الشرفا

The International Logistic Services

A04

